حمايته ورعايته. وحسب تجربة الشهور الاخيرة، من عمر الانتفاضة، أدى نجاح اللجان في اجتياز الاختبار الاول بتثبيت تشكيلاتها التنظيمية، وظهور انعكاسات ملموسة لهذا النجاح (السيطرة الكاملة الناجحة على الاضرابات التجارية؛ والاضرابات العامة؛ والضغط على رجال الشرطة واستقالة عدد منهم؛ وكذلك استقالة عدد من رؤساء وأعضاء مجالس بلدية معينة من قبل الاحتلال، الخ)، الى تأكيد ما ذهبنا اليه من استنتاجات حول الامكانات المتوفرة، حالياً، للتقدم خطوة الى أمام، في فرض السيطرة التدريجية، المتعلقة بادارة شؤون الارض المحتلة، والمتنازع عليها مع الاحتلال. وتعترف غالبية المصادر الاسرائيلية بهذا القدر أو ذاك من هذه السيطرة، التي تبوأت فيها «القوى الجديدة» مكانة القيادة الاولى على مستوى المدن والقرى والمخيمات في الضفة والقطاع. وقد أنهى هذا التطور مرحلة زمنية، طويلة نسبياً، امتدت لسنوات كادت تنتهي فيها السيطرة في يد مؤسسات اسرائيلية قمعية وأخرى محلية عميلة أو مرتبطة، كان أبرزها «روابط القرى»، التي انشأها الاحتلال ووفر لها السلاح بصورة علنية كاملة. ومع تراجع هذه التشكيلات وتقدم التشكيلات الفلسطينية المحلية الجديدة والبديلة تراجعت تشكيلات النفوذ غير الفلسطيني في المناطق المحتلة. وفتح التطور الجديد الباب أمام الانتفاضة للقيام بخطوة نوعية أخرى في مجال فرض السيطرة على المناطق المحتلة، بتطوير عمل المؤسسات الوطنية في ضوء المعطيات التي وفرتها تجربة الانتفاضة، خلال الشهور الماضية، والتي عبّدت الطريق لقافلة قيادة الشبان الجدد الذين يمثلون الجيل الثالث المرشح لقيادة المؤسسات الوطنية والاجتماعية والوظيفية، في الضفة والقطاع. وهو جيل سوف يفرض، كما نتوقع، قدرته التمثيلية المستمدة من تجربته المباشرة في الشهور الاخيرة، والتجربة العامة للشعب الفلسطيني على امتداد سنوات الاحتلال، مستفيداً، بالضرورة، من علاقته العضوية بمنظمة التحرير الفلسطينية، حيث يحتفظ معها بـ «حبل سري» وشرايين تدفع الدماء الى القلب الذي ينبض في الوطن ويعيد دورة الدم الى م.ت.ف. مرة أخرى.

*
* *

قد لا يستقيم الرأي حول موضوعة الانتخابات البلدية من دون استقراء تجربة الانتخابات البلدية في العام ١٩٧٦، واستخلاص دروسها التي سوف تكون خط الدفاع الاول عن ما ندعو اليه. اضافة الى التحصينات الاخرى التي جاءت بها الانتفاضة، وهي تحصينات على درجة كبيرة من الاهمية، شكلت الانتخابات، التي أجريت في نيسان (أبريل) ١٩٧٦، تطوراً نوعياً هاماً أخلّ، في حينه، ولسنوات، بميزان القوى المحلي، في الضفة والقطاع، وساهم في تمكين م.ت.ف. من تحقيق سلسلة انجازات على المستويات العربية والاقليمية والدولية. غير أن أهم ما يعنينا، هنا، هو التطورات الرئيسة على المستوى المحلي، والتي كانت وراء هذه المنجزات. فبعد تسع سنوات من الاحتلال، ظهر، الى العلن، الجيل القيادي الاول في الضفة الغربية وقطاع غزة. وكان ظهوره نتيجة مباشرة للانتخابات التي خاضتها الزعامات والشخصيات المؤيدة لـ م.ت.ف. والمؤيّدة منها، في وقت أجريت الانتخابات، من وجهة النظر الاسرائيلية، تحت شعار اظهار قيادة محلية بديلة للمنظمة. غير أن النتائج التي انتهت الى فوز أنصار م.ت.ف. بـ ١٨ مقعداً من أصل ٢٤ مقعداً، في مدن وقرى الضفة الغربية، لم يأت في غير صالح الاحتلال وحسب، وانما أخلّ بالتوازنات المحلية القديمة، ودوائر النفوذ ذات الولاءات الخارجية. وكان ظهور جيل جديد من رؤساء المجالس البلدية، والمحلية، مؤشراً الى بداية مرحلة